



توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

د. هبة محمد منصور*

الملخص

تدور هذه الدراسة حول موضوع مهم من موضوعات علم أصول الفقه، حيث ظهرت في زماننا المعاصر تقنيات حديثة متعلقة بالذكاء الاصطناعي فكان لا بد من دراسة متخصصة تبين مدى إمكانية توظيف هذه التقنيات في خدمة علم أصول الفقه وخدمة مباحثه وأصوله، وتضع الضوابط لهذا التوظيف وتدرس المجالات المتعلقة بهذا السياق.

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم علم أصول الفقه والذكاء الاصطناعي وتأصيل المراد بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه، ووضع ضوابط لهذا التوظيف ورسم حدود ومجالات هذا التوظيف.

اتبعت الباحثة المنهج الاستقرائي وذلك من خلال استقراء نصوص الأصوليين للوقوف على مفهوم علم أصول الفقه ومفهوم الذكاء الاصطناعي، والمنهج التأصيلي لتأصيل المراد بتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه، والمنهج الاستنتاجي للوقوف على ضوابط ومجالات التوظيف. خلصت الدراسة إلى أن المراد بتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه بأنه توجيه أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة، والعمل على إدماجها واستخدامها في خدمة وإحياء مباحث علم أصول الفقه، بما يساهم في تنظيم مادتها وتحليل النصوص الأصولية وتحسين فهم النصوص الشرعية، بما يواكب المستجدات المعاصرة في إطار الضوابط الشرعية، وبما لا يمس بقداية النص الشرعي وثوابته ومقاصده.

الكلمات المفتاحية: توظيف، أصول الفقه، الذكاء الاصطناعي.

* محاضر متفرغ، قسم الفقه وأصوله، جامعة العلوم الإسلامية العالمية.

heba.mansour@wise.edu.jo

1-المقدمة:

يعد علم أصول الفقه من أجل العلوم وأهمها فهو العلم الذي يضع المسالك والمناهج لاستنباط الأحكام الشرعية، ويظن بعض الباحثين بأنه لم يعد هناك مجال للبحث في علم أصول الفقه، كون الباحثين والمتخصصين لم يتركوا مجالاً للبحث فيه إلا طرقوه، ولكن الصواب أن البحث في علم أصول الفقه هو بحر لا ينضب مأوه، تتجدد مسأله بتجدد النوازل، فما دامت هناك أحكام شرعية ومستجدات معاصرة، فسيبقى البحث قائماً، ومن أبرز القضايا المستجدة في هذا الزمان مسألة توظيف واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي حيث شاعت وانتشرت، فهل يمكن الاستفادة من هذه التقنيات ومحاولة توظيفها في خدمة البحث الأصولي، وما هي ضوابط هذا التوظيف وما مجالاته، ومن هنا نشأت مشكلة الدراسة.

2-مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن إمكانية توظيف وإدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة منها في خدمة وإحياء وتجديد علم أصول الفقه، مما يستلزم دراسة سبل خدمة علم أصول الفقه باستخدام هذه التقنيات. يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس: كيف يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي على النحو الآتي:

1. ما مفهوم علم أصول الفقه وما مجالات خدمته؟
2. ما مفهوم الذكاء الاصطناعي وما مجالات استخدامه؟
3. ما تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه؟
4. ما ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه؟
5. ما مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه؟

3.أهداف الدراسة:

1. الوقوف على مفهوم علم أصول الفقه والتعرف على أبرز مجالات خدمته.
2. معرفة مفهوم الذكاء الاصطناعي وأبرز مجالات استخدامه في العلوم الشرعية.
3. تأصيل المراد بالذكاء الاصطناعي ومجالاته في خدمة علم أصول الفقه.
4. محاولة وضع ضوابط شرعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

5. الوقوف على مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

4- أهمية الدراسة:

1. حاجة البحث الأصولي المعاصر للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي.
2. حاجة البحث الأصولي لبيان أثر التقنيات المعاصرة على خدمة علم أصول الفقه.
3. حاجة الباحثين لوضع ضوابط شرعية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

5- الدراسات السابقة:

لم تقف الباحثة على دراسة متخصصة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه، ولكن وقفت على دراسات ذات صلة عموماً من أبرزها:
 أولاً: هراوة، السعيد، "توظيف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف"، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2004، الجزائر، تناولت الدراسة دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسهيل تعلم القرآن الكريم والسنة النبوية. ما ستضيفه هذه الدراسة:

أولاً: تأصيل المراد بتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.
 ثانياً: وضع ضوابط لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.
 ثالثاً: دراسة مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.
 رابعاً: دراسة بعض النماذج التطبيقية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

6. منهج البحث:

1. المنهج الاستقرائي: استقراء مفهوم علم أصول الفقه ومفهوم الذكاء الاصطناعي.
2. المنهج التأصيلي: تأصيل مفهوم توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.
3. المنهج الاستنتاجي: استنتاج ضوابط توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

4. المنهج التطبيقي: وذلك من خلال بيان مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

7- خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي

الفرع الأول: مفهوم علم أصول الفقه ومجالات خدمته

الفرع الثاني: مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي

المطلب الثاني: تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه وضوابطه

الفرع الأول: تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

الفرع الثاني: ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

المبحث الثاني: مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

المطلب الأول: المجالات العامة للتجديد في علم أصول الفقه والرؤية المستقبلية له

المطلب الثاني: المجالات الموضوعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأصيلي:

سيتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي والتأصيلي لدراسة موضوع توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم الأصول الفقه من خلال الوقوف على بيان مفهوم علم أصول الفقه ومجالات خدمته التي تناولها الأصوليون، وبيان مفهوم الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه، كطريق للوقوف على المراد بتوظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه ووضع ضوابط لهذا التوظيف، والوقوف على جملة من المجالات والنماذج العملية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي:**الفرع الأول: مفهوم علم أصول الفقه ومجالات خدمته:**

يعرف علم أصول الفقه باعتباره لقباً بأنه: "معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وكيفية الاستفادة منها، وحال المستفيد"⁽¹⁾، ويعرفه المعاصرون بعدة تعريفات من أبرزها أنه: العلم بالقواعد والأدلة الإجمالية التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه⁽²⁾.

وفي هذا السياق لا بد من عرض جملة من مجالات خدمة وإحياء علم أصول الفقه التي تناولها المعاصرون بالبحث، لعله يمكن تطويرها بما يحقق الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة البحث الأصولي، وبعد الاستقراء والاطلاع على الدراسات السابقة⁽¹⁰⁾ يمكن للباحثة تقسيم مجالات خدمة وإحياء علم أصول الفقه إلى قسمين على النحو الآتي:

القسم الأول: الإحياء الفطري لعلم أصول الفقه مع المحافظة على القطعيات⁽¹¹⁾، ويكون مجال خدمة علم أصول الفقه في هذا القسم من خلال إجراء منهج أصول الفقه وأدواته على المستجدات والنوازل التي لا نص فيها مثل إعمال دليل القياس والمصالح المرسلة وفقه الموازنات ومقاصد الشريعة الإسلامية وغيرها من أدوات علم أصول الفقه⁽¹²⁾.

القسم الثاني: الخدمة الشكلية والموضوعية لعلم أصول الفقه، وهذا القسم قد لمحنه عند الباحثين بشكل واضح، وقد بذل المعاصرون جهوداً كبيرة في هذا المجال⁽¹³⁾، وسأعرض جملة من مجالات الخدمة الشكلية والموضوعية لعلم أصول الفقه وهي على النحو الآتي:

أولاً: المجالات الشكلية:

1. عرض أصول الفقه بطريقة ميسرة، وقرن القواعد الأصولية بما يُبنى عليها من أحكام، أي: المزج بين أصول الفقه والتخريج على هذه الأصول، والجمع بين علمين نظر إليهما على أنهما منفكان عن بعضهما مدة من الزمن⁽¹⁴⁾.

2. إعادة ترتيب الموضوعات الأصولية، ودراستها ضمن مجموعات متجانسة كمباحث الأدلة، ومباحث الأحكام، والمباحث اللفظية. وعلى سبيل المثال: نرى جَعَلَ موضوعات التعارض والترجيح مع الأدلة وفي نهايتها، أولى من جعلها بعد مباحث الاجتهاد والتقليد -وهذه وجهة نظره-⁽¹⁵⁾.

3. حذف بعض المسائل الكلامية والمنطقية، وتقرير التعريفات بدقه وضرب الأمثلة التوضيحية⁽¹⁶⁾.

ثانياً: المجالات الموضوعية:

تناول الأصوليون العديد من المجالات الموضوعية في خدمة علم أصول الفقه بشكل عام وقد أجمل محمد خالد منصور هذه مجالات وهي على النحو الآتي⁽¹⁷⁾:

1. تحقيق القول في المسائل الأصولية.
2. تخلص علم أصول الفقه مما قد علق به في أزمة التأليف المختلفة.
3. إحياء علم المقاصد تأصيلاً وتطبيقاً وتنمية.
4. إحياء الجانب التطبيقي في علم أصول الفقه.
5. التوسع في استعمال قواعد أصول الفقه؛ كونها قواعد للتعامل مع الأحكام العملية.

الفرع الثاني: مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي

إن مصطلح الذكاء الاصطناعي ليس مصطلحاً جديداً، فقد صاغه جون مكارثي عام 1956، ويكون بذلك متابعاً لأعمال تورينج، وقد وصف تورينج وجود آلات ذكية وآلات مفكرة يمكن تصنيفها ضمن الآلات الذكية، وقد تطور ونما تعريف الذكاء الاصطناعي وتغير منذ عام 1956، وذلك نتيجة التقدم الكبير في قدرته، وفي الوقت الحالي يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه: أنظمة حاسوبية قادرة على الانخراط في عمليات شبيهة بالعمليات الإنسانية، مثل التعلم والتكيف والتركيب والتصحيح الذاتي واستخدام البيانات لمهام المعالجة المعقدة⁽¹⁸⁾.

ويعرف الباحثون الذكاء الاصطناعي بأنه: علم وهندسة تصميم وبناء الآلات الذكية، وهو يرتبط بمحاولة استخدام الحواسيب لفهم طبيعة الذكاء البشري ومحاكاته، إلا أن الذكاء الاصطناعي لا يقتصر على الأساليب القابلة للملاحظة بيولوجياً⁽¹⁹⁾.

وقد عرف العلماء الذكاء الاصطناعي بأنه: العلم المعني بجعل الحاسبات الآلية تقوم بعمليات مشابهة لعمليات الذكاء البشرية، ومنها التعلم، والاستنباط، واتخاذ القرارات⁽²⁰⁾.

فالذكاء الاصطناعي هو الذكاء الذي تظهره الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وطريقة عملها مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل، والقدرة على التفكير والاكتشاف

والاستفادة من التجارب السابقة، ولديه القدرة كذلك على فهم المحتويات المعقدة والانخراط في حوارات مع الإنسان وتعزيز الأداء المعرفي البشري⁽²¹⁾.

وعند البحث في عالم الذكاء الاصطناعي نجد أنه عالم واسع له أنواع وصور عديدة وتصنيفات متعددة من أبرزها الذكاء الاصطناعي الخاص بالآلات التفاعلية وهو الذي يقوم بتنفيذ المهام الأساسية فقط والذاكرة المحدودة وهذا النوع لديه قدرة على تخزين البيانات أو التوقعات السابقة، ومعظم الأجهزة الموجودة في يومنا هذا والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي معتمدة على هذا النوع من أنواع الذكاء الاصطناعي، وهناك نوع ثالث من أنواع الذكاء الاصطناعي وهو نظرية العقل وهذا النوع ما يزال سوى فكرة نظرية أو مشروع، وهناك نوع رابع وهو ما يسمى بالوعي الذاتي وهو نوع يمكن للبشر إيجاده في المستقبل وهو ذاته الذي نراه في أفلام الخيال العلمي⁽²²⁾.

وبناء على ما سبق فقد تجاوز العالم المعاصر النوع الأول من الذكاء الاصطناعي وهذا النوع خارج محل الدراسات النظرية، وأما النوع الثاني فالعالم على وشك اتقانه واحترافه وهو النوع الذي يتوجه له النظر عن الحديث عن توظيف الذكاء الاصطناعي في البحوث والتعلم والدراسات، وأما النوع الثالث والرابع فهما ما زال على هيئة نظريات غير موجودة على أرض الواقع⁽²³⁾.

بعد بيان وعرض مفهوم الذكاء الاصطناعي وصوره تبين أن المراد بتقنيات الذكاء الاصطناعي هي تلك التقنيات التي لديها القدرة على اكتساب ومعالجة وتطبيق المعرفة والمهارات⁽²⁴⁾، وهو ما ينطبق على النوع الثاني من هذه التقنيات وهي التي سيتم بناء المطلب التأصيلي عليها، بما سيحقق الاستفادة من هذه التقنيات في العلوم الشرعية عموماً وعلم أصول الفقه بشكل خاص.

المطلب الثاني: تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه وضوابطه

بعد الاستقراء وبيان مفهوم تجديد علم أصول الفقه وأبرز مجالاته، وبيان مفهوم تقنيات الذكاء الاصطناعي وأنواعها، يتوجه البحث في هذا المطلب نحو تأصيل المراد من توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه، استعداداً لبيان ضوابط هذا التوظيف وأبرز مجالاته ونماذجه العملية بما يحقق الاستفادة الفعلية من التقنيات المعاصرة وتسخيرها لخدمة علم أصول الفقه وتسهيل الطريق على الطلبة والباحثين لفهم ودراسة هذا العلم الجليل.

الفرع الأول: تأصيل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه

ينطلق توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه ضرورة ارتباط الخدمة بالواقع ومعطياته، وضرورة الاستفادة من العلوم المعاصرة فقد يتصور البعض أنه لم يعد هناك مجال للبحث في علم أصول الفقه لأن الباحثين والعلماء والمتخصصين لم يتركوا جانباً من جوانب هذا العلم إلا أتقنوه، ولكن الحق أن البحث في علم أصول الفقه لا يتوقف ما دام هناك وقائع وتقنيات جديدة بحاجة لبيان الحكم الشرعي فيها⁽²⁵⁾، ولا شك أن الذكاء الاصطناعي أصبح حاضراً في مختلف مجالات العلوم الطبية والهندسية والشرعية وقد بحث العلماء امكانيه توظيفه في الفقه الإسلامي وخدمة العلوم الشرعية بشكل عام فكان لزاماً دراسة وبحث إمكانية توظيفه في تجديد علم أصول الفقه⁽²⁶⁾.

فالتوظيف في اللغة مأخوذ من الفعل وظف، وهو يدور حول عدة معاني منها التقدير والتحديد والإلزام والالتزام وكذلك الانتفاع والاستعمال، وكلها تدور حول استخدام الشيء في موضعه المناسب، حيث جاء في لسان العرب: "وَوَظَّفَ الشَّيْءَ عَلَى نَفْسِهِ وَوَظَّفَهُ تَوْظِيفًا: أَلْزَمَهَا إِيَّاهُ"⁽²⁷⁾، المعجم الوسيط: "وظف الشيء أي: عين له في كل يوم وَظِيفَةً"⁽²⁸⁾، والمعنى التوظيف في هذا السياق يدل على الانتفاع والاستعمال.

وخدمة علم أصول الفقه عبر الذكاء الاصطناعي (AI) لا يعني إحلال الذكاء الاصطناعي محل المجتهد أو الأصولي، بل يعني تحويل هذا العلم من علم وصفي جامد إلى علم وظيفي حيّ متجدد، عبر أدوات الذكاء الاصطناعي، على عدة مستويات، ويكون مساعداً للمجتهد والفقيه على الاستنباط الفقهي وتسهيل عملهما⁽²⁹⁾.

وعليه يمكن للباحثة تعريف توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه بأنه: توجيه أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة، والعمل على إدماجها واستخدامها في خدمة وإحياء مباحث علم أصول الفقه، بما يساهم في تنظيم مادتها وتحليل النصوص الأصولية وتحسين فهم النصوص الشرعية، بما يواكب المستجدات المعاصرة في إطار الضوابط الشرعية، وبما لا يمس بقراءة النص الشرعي وثوابته ومقاصده.

ومما يجدر الإشارة إليه في هذا السياق وما استقرت عليه قرارات الدورة السادسة والعشرين لمجمع الفقه الإسلامي: أن الحكم العام لاستخدام الذكاء الاصطناعي: هو الإباحة⁽³⁰⁾، وعليه: فيدور الحكم العام هذا مع الأحكام التكميلية الخمسة، فقد يكون واجباً؛ إذا كان استخدامه في بعض الاستخدامات الطبية والأمنية؛ لأنه ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وقد يكون مندوباً إليه؛ إذا كان استخدامه في المجالات العلمية والصناعية والشرعية إذا كان يسهل حياة الإنسان ويسهل البحث العلمي فيه، وقد يكون مباحاً؛ إذا كان استخدامه أداة تسهل الوصول إلى المعلومات وتنظيمها، وسرعة الوصول إلى المعلومة، وسرعة تحليلها، وتوليد الأفكار وفق قواعد علمية مستقرة، وقد يكون استخدامه حراماً؛ إذا كان استخدامه في أدوات الدمار الشامل، وانتهاك خصوصية الإنسان، وغيرها من المجالات المحرمة صحیحاً، وإذا كان استخدامه ضاراً أو محرماً فيحرم؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد⁽³¹⁾.

وبناءً على سبق لا بد للباحثة من محاولة الوقوف على ضوابط لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

الفرع الثاني: ضوابط توظيف الذكاء الاصطناعي في علم أصول الفقه:

ويحسن قبل البدء بوضع ضوابط لتوظيف الذكاء الاصطناعي النص على القرار رقم: 258 (26/3) لمجمع الفقه الإسلامي الدولي في دورته السادسة والعشرين في قطر، 2025، بشأن الذكاء الاصطناعي: أحكامه، وضوابطه، وأخلاقياته، ونص القرار:

أولاً: الذكاء الاصطناعي تقنية حديثة تقوم على برامج وآلات تُحاكي الذكاء البشري، ويحقق كثيراً من المصالح ولا يخلو من مفسد.

ثانياً: الأصل في إنشاء الذكاء الاصطناعي واستخداماته الإباحة، ويراعى في إنشائه واستعمالاته الضوابط الآتية:

1- أن يكون القصد من الإنشاء والاستعمال والتمويل والمآل مشروعاً.

2- أن يحقق جلب المصلحة ودرء المفسدة.

3- عدم الإساءة إلى المعتقدات والأديان والرموز الدينية.

4- حماية المعلومات وصون الحريات والحقوق العامة والخاصة.

5- ألا يشتمل على ما يهدد الأمن الفردي والمجتمعي والوطني.

6- الالتزام بالأمانة والتوثيق والشفافية عند الاستعمال، ويوصي المجلس بما يلي:

1. دراسة حكم منح الذكاء الاصطناعي شخصية اعتبارية.

2. عقد ندوات متخصصة عن الذكاء الاصطناعي ومستجداته وأخلاقياته⁽³²⁾.

وهذه الضوابط التي نص عليها مجمع الفقه الإسلامي عامة في توظيف الذكاء الاصطناعي بالعلوم الشرعية، وقد تناول الباحثون العديد من الضوابط العامة في خدمة إحياء علم أصول الفقه⁽³³⁾، ولكن هناك ضوابط خاصة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه وقد قسمتها الباحثة إلى عدة ضوابط يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: الضوابط المرجعية:

الضابط الأول: المحافظة على قداسة النصوص الشرعية، وعدم المساس بالأصول القطعية المعتبرة عند الأصوليين⁽³⁴⁾، فتكون الأدلة الشرعية والنصوص القطعية هي المرجع الحاكم. **الضابط الثاني:** التعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفاتها أداة وليست مصدراً للاستدلال، فهي مجرد وسيلة مساعدة للباحث الأصولي لخدمة مباحث علم أصول الفقه. **الضابط الثالث:** التثبت من سلامة الاستقراء والتتبع والتحليل للنصوص الأصولية، حيث يتم الاستفادة وتوظيف هذه التقنيات وفق الشروط المعتبرة عند الأصوليين.

الضابط الرابع: المحافظة على الملكية الفكرية، بحيث لا يترتب على توظيف الذكاء الاصطناعي اعتداء على حقوق الآخرين وهذه الحقوق محمية ومصونة شرعاً⁽³⁵⁾، فلا بد من التثبت من صحة نسبة الأقوال لأصحابها، فلا بد أن يراعي أعلى درجات الضبط في التوثيق العلمي، والمحافظة على الحقوق الفكرية للباحثين، ونسبة المعلومات لأصحابها، والذكاء الاصطناعي فيه ضعف من حيث الحيثية، وهناك جهود لتحسين هذه الخاصية، فالتوثيق العلمي أهم ما يقلق في استعمال الذكاء الاصطناعي.

ثانياً: الضوابط المنهجية والموضوعية:

الضابط الأول: الالتزام بالمنهج الأصولية والقواعد المستقرة عند الأصوليين⁽³⁶⁾، مع تطويرها بما يخدم فهم النصوص وتنزيلها على الوقائع المعاصرة.

الضابط الثاني: الالتزام بالمنهج السليم الذي يتصف بالدقة، حتى تتم عملية الخدمة، وفق نهج واضح لا خلل فيه⁽³⁷⁾، لأنه قد يتوقع وجود أخطاء وخلط من تقنيات الذكاء الاصطناعي وسيأتي

الكلام بالتفصيل في هذا السياق عند الحديث عن ضوابط الموظف للذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه.

الضابط الثالث: أن يقتصر دور تقنيات الذكاء الاصطناعي على إحياء وخدمة مباحث علم أصول الفقه وتشغيلها بصورة جديدة تتناسب مع معطيات العصر الواقعية، وبذلك لا يكون القصد العمل على التغيير في أصول الفقه، فهذا أمر خطير ومرفوض⁽³⁸⁾.

الضابط الرابع: أن يراعى في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي المحافظة على الألفاظ والمصطلحات الأصولية فإن الألفاظ الأصولية لها دلالاتها، ولذا يلزم المحافظة عليها ولا يجوز تركها وإهمالها⁽³⁹⁾.

الضابط الخامس: الاستفادة من مقاصد الشريعة في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه، باعتبار مقاصد الشريعة معياراً أساسياً يوجه خدمة علم أصول الفقه ويمثل الغايات العليا والأهداف العامة للأحكام الشرعية⁽⁴⁰⁾.

الضابط السادس: ضرورة ضبط الانحرافات المحتملة وذلك بضرورة وجود إشراف علمي على مخرجات الذكاء الاصطناعي حتى لا تنحرف عن المنهج الشرعي⁽⁴¹⁾.

ثالثاً: ضوابط الموظف لتقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه:

الضابط الأول: أن يكون المتصدي لعملية توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه متخصصاً في الأصول، عالماً بأصول الاستدلال، وأن يكون على اطلاع واسع ومتخصصاً بمراجع علم أصول الفقه ومباحثه، بحيث يكون قادراً على التمييز بين القطعي والظني والثابت والمتغير، ويكون على اطلاع واسع ومتعمق بالقواعد الأصولية، ومناهج الترجيح، ومقاصد الشريعة بحيث يوظف الذكاء الاصطناعي بما لا يمس بثوابت علم الأصول، وبما يحقق حفظ الضروريات⁽⁴²⁾.

الضابط الثاني: أن يكون الموظف لتقنيات الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه محيطاً بمبادئ الذكاء الاصطناعي، وآلية عمله بحيث يوجهه بعقلية الأصولي المتمكن، فيكون ذكاء الأصولي هو الموجه لهذه التقنيات وليس العكس.

الضابط الثالث: أن يلتزم الموظف للذكاء الاصطناعي بالأمانة العلمية، وهنا يأتي القول عن الضابط الأخلاقي في ضرورة التدقيق في نسبة الأقوال لقائلها، وإدراك الأخطاء التي قد يقع بها الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني:

مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه:

يمكن للباحثة تقسيم مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه وفق اعتبارين، الأول جملة من مجالات التوظيف العامة للذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه والرؤية المستقبلية لعلم أصول الفقه، وأما الاعتبار الثاني فهي جملة مجالات التوظيف الموضوعية وسيأتي بيانها على النحو الآتي:

المطلب الأول: المجالات العامة لخدمة علم أصول الفقه والرؤية المستقبلية له:

تتحدد خدمة علم أصول الفقه بإدخال المعطيات المعاصرة الطبية، والاقتصادية، والبيئية كمرجحات، ودمج التحليل الإحصائي، واستخدام الذكاء الاصطناعي: عن طريق ربط الترجيح بالمقاصد الشرعية، والتطبيقات المعاصرة عن طريق: أنظمة الفتوى الذكية، التي تجمع الأقوال الفقهية وتصنفها، وهذه المجالات وفق الآتي⁽⁴⁴⁾:

الفرع الأول: المجالات العامة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه: هناك العديد من المجالات التي يمكن من خلالها توظيف وتوجيه تقنيات الذكاء الاصطناعي لخدمة وإحياء علم أصول الفقه، وبعد الاستقراء وقفت الباحثة على جملة من هذه المجالات وهي النحو الآتي:

أولاً: التعليم والتدريب على أصول الفقه⁽⁴⁵⁾: ببناء منصات تعليمية تفاعلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتعليم مقدمات الأصول للطلاب، والتطبيق عن طريق: روبوت محادثة يشرح المصطلحات الأصولية، ويعطي أمثلة من أصول الفقه والواقع، وإتاحة اختبارات ذكية تُكَيِّف مستوى الأسئلة بناءً على أداء الطالب، وخرائط ذهنية ديناميكية تربط القواعد بالمفاهيم ذات الصلة، والفائدة منها: رفع مستوى الفهم والاستيعاب، وتقصير مدة التعلم، وكذلك عن طريق استخدام هذه التقنيات في مجال عرض المحتوى الأصولي بطريقة منظمة وواضحة تسهل عملية التعليم والتعلم، وكذلك عن طريق استخدامهما في تطوير طرق التدريس وجعلها كأداة لتفعيل التعليم الذاتي، حيث يسهل البحث عن المواد التعليمية الأصولية⁽⁴⁶⁾.

ثانياً: البحث الأصولي الذكي⁽⁴⁷⁾: عن طريق تطوير محركات بحث أصولية قادرة على فهم اللغة الفقهية التقليدية، والتطبيق: بالبحث عن قاعدة أصولية داخل كتب الأصول مع عرض الأمثلة

التطبيقية لها، بتحليل النصوص الأصولية وتحديد الأدلة والمذاهب المعتمدة، واستخراج الإحصاءات حول أكثر القواعد استخدامًا في المذاهب، والفائدة: لتسريع الوصول إلى المعلومة وربطها بالمصادر الأصلية.

ثالثاً: تحليل النصوص الأصولية⁽⁴⁸⁾: وذلك عن طريق استخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية وهي إحدى تطبيقات الذكاء الاصطناعي⁽⁴⁹⁾، ويمكن استخدامها لفهم النصوص الشرعية واستنباط القواعد، وتمكن هذه التقنيات مستخدميها من إنشاء الاختبارات وتوليد الأسئلة⁽⁵⁰⁾، التطبيق: تصنيف النصوص إلى أنواع الأدلة: كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس...، باستخراج دلالات الألفاظ: العام، والخاص، والمطلق، والمقيد...، وتتبع تطور المصطلحات الأصولية عبر المدارس الأصولية، لدعم الفقيه في فهم النصوص وتحليلها بسرعة ودقة.

رابعاً: دعم عملية الاجتهاد في النوازل المعاصرة: عند طريق توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي واستخدامها كأداة مساعدة للمجتهدين في تنظيم وتحليل الأدلة، وكما هو معلوم فالذكاء الاصطناعي هو علم يهدف إلى جعل الآلات تقوم بمهام العقل البشري مثل: الفهم والتحليل والتواصل والتعلم من التجارب، ويعتمد الذكاء الاصطناعي على الخوارزميات والتعلم الآلي لمحاكاة طريقة تفكير الإنسان وتحليل البيانات بسرعة فائقة⁽⁵¹⁾.

ويكون التطبيق: بإدخال المسألة المعاصرة: مثل العملات الرقمية في النظام، ويربطها النظام بالقواعد الأصولية ذات الصلة، وعرض السوابق الفقهية المشابهة، لتوفير إطار أولي للاجتهاد مع الحفاظ على دور الفقيه في الترجيح النهائي.

خامساً: التعليم التفاعلي للمقاصد الشرعية⁽⁵²⁾: من خلال تدريب الطلاب على ربط القواعد الأصولية بالمقاصد باستخدام سيناريوهات محاكاة، والتطبيق: ببرامج تفاعلية تعرض مواقف واقعية ويطلب من الطالب اختيار المقصد المناسب والقواعد المرتبطة به، والفائدة: تعزيز ملكة الموازنة بين النصوص والمقاصد، وهذا الجانب يعد من أبرز الجوانب التجديدية وقد أكد على ذلك ابن عاشور وبعض المعاصرين مثل: الريسوني ودعوا إلى ضرورة إحياء المقاصد في جميع مباحث علم أصول الفقه⁽⁵³⁾.

وعليه: يمكن للباحثة اقتراح بعض النماذج العملية لمشروعات يمكن تنفيذها وتوظيفها في تجديد علم أصول الفقه وخدمته وإحياء مباحثه وتسهيل الاستفادة من الثروة الأصولية ومن هذه النماذج⁽⁵⁴⁾:

- 1- موسوعة أصولية ذكية: قاعدة بيانات تحوي جميع القواعد الأصولية مع شروح وأمثلة أصولية ومعاصرة، مدعومة بخاصية البحث الذكي.
 - 2- مترجم المصطلحات الأصولية: أداة ذكاء اصطناعي تشرح المصطلحات الأصولية بلغة مبسطة مع خرائط ذهنية وروابط للمصادر.
 - 3- محاكاة عملية الاجتهاد: على شكل نظام يقدم قضية، ويطلب من الموظف بيان الأدلة، وضبط دلالات الألفاظ، ثم اختيار القاعدة المطبقة.
 - 4- مساعد الباحث الفقهي: أداة تجمع وتستعرض جميع النصوص المتعلقة بمسألة ما مع تصنيفها حسب المذهب والدليل.
 - 5- المعجم الأصولي الذكي: وهي منصة تجمع بين البحث في النصوص الأصولية واستخراج القواعد مع التعريفات والأمثلة وربطها بالمقاصد والنوازل المعاصرة.
- وكل هذه المجالات والصور التي تتيحها تقنيات الذكاء الاصطناعي تقدم العديد من الفوائد العلمية والعملية مثل: تسريع البحث في القواعد والنصوص، وإتاحة المادة الأصولية رقميًا وبصورة منظمة، ورفع مستوى الفهم عند الطلاب والباحثين، ودعم الاجتهاد الجماعي في المجامع الفقهية وربط الفقه وأصوله بالواقع في أمثلة حية⁽⁵⁵⁾.

الفرع الثاني: الرؤية المستقبلية لعلم أصول الفقه، ومستقبله البحثي والتدريسي:

بعد بيان مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن للباحثة الوقوف على رؤية مستقبلية لعلم أصول الفقه ومستقبله البحثي والتدريسي على النحو الآتي:

أولاً: الرؤية المستقبلية لعلم أصول الفقه: تتمثل بالانتقال من الطابع النظري إلى الطابع العملي المؤسسي، باعتماد أصول الفقه أساساً لصياغة التشريعات والقوانين في العالم الإسلامي، ودمج أصول الفقه مع العلوم المعاصرة، والاعتناء بالفقه البيئي، والفقه الطبي، وفقه الذكاء الاصطناعي، والرقمنة للفقه وأصوله بإنشاء قواعد بيانات ذكية تحتوي على نماذج من النصوص والأدلة وطرق الاستنباط، والمقاربة العالمية بتأسيس مرجعية فقهية موحدة تراعي

التنوع المذهبي والاختلافات المحليّة، وتجديد الخطاب الأصولي بصياغة مناهج تعليميّة مرنة للجامعات والمدارس الشرعيّة تربط الطلاب بالواقع العملي⁽⁵⁶⁾.

ثانياً: مستقبل البحث في أصول الفقه: يتمثل مستقبل البحث في أصول الفقه عن طريق: التحول الرقميّ ببناء قواعد بيانات أصولية رقميّة والبحث في النصوص بالأدوات الحاسوبية مثل: تحليل النصوص، والذكاء الاصطناعيّ، والبحث البيئيّ بدمج أصول الفقه مع الفقه المقارن، والقانون، واللسانيّات، وتوظيف علم المقاصد في السياسات العامّة والقوانين، والتدويل لعلم الأصول بإنتاج أبحاث أصولية بلغات متعدّدة، وتعزيز الحوار العلميّ بين المدارس الفقهيّة في العالم الإسلاميّ، وإحياء التخصص الدقيق: بظهور تخصصات فرعيّة: أصول الفقه الماليّ، وأصول الفقه الطبيّ، وأصول الفقه البيئيّ⁽⁵⁷⁾.

ثالثاً: مستقبل التدريس في أصول الفقه: يتمثل مستقبل التدريس الرقميّ المستقبليّ لأصول الفقه بالأمور الآتية⁽⁵⁸⁾:

- 1- التعليم المدمج: بالجمع بين المحاضرات الحضوريّة والدروس الإلكترونيّة⁽⁵⁹⁾، وتوفير محتوى تفاعليّ عن طريق: الخرائط الذهنيّة، والفيديوهات، والتطبيقات المعاصرة.
- 2- التدريس بالسيناريوهات: بتقديم المسائل الأصولية عبر مشكلات واقعيّة، ثم استنباط القواعد منها، وتدريس الفقه عن طريق النصوص الشرعيّة، تدريباً للطالب للتعامل مع النصوص الشرعيّة.
- 3- التدريب على البحث التطبيقيّ: بتدريب طلاب الدراسات العليا على كتابة بحوث أصولية مرتبطة بالقضايا المعاصرة.
- 4- استخدام المحاكاة: ببناء مختبرات أصولية رقميّة تسمح بتجريب تطبيق القواعد على مسائل جديدة.

المطلب الثاني: المجالات الموضوعية لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه:

سأقوم بهذا المطلب بالاستقراء الموضوعي لعلم أصول الفقه ودراسة أوجه خدمة علم أصول الفقه في الموضوعات التفصيلية على النحو الآتي:

الفرع الأول: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الاستدلال بالأدلة الشرعية:

يكون توظيف الذكاء الاصطناعي عن طريق تحليل النصوص الشرعية، وتنظيم المعلومات، وتسهيل جمع الأقوال الفقهية، واستقراء القواعد، وتتبع الأدلة، بالتحليل اللغوي والدلالي ومعالجة اللغة الطبيعية⁽⁶⁰⁾؛ لفهم دلالات الألفاظ ومقاصد الآيات والأحاديث، وتتبع الآيات والأحاديث ذات السياقات المشتركة، وتصنيف الآيات والأحاديث وفق الموضوعات، وكشف التكرار والمعنى المشترك للحديث نفسه بحسب السياق، وربط الحديث بالآية المناسبة أو بالحكم الشرعي المترتب عليه.

وتحليل أقوال المذاهب الفقهية والأصولية لتحديد مواطن الاتفاق والاختلاف، واستخدام تقنيات التحليل البياني والبيانات الضخمة، وربط أنظمة (AI) لتحديد العلة المشتركة بين الأصل والفرع، وإنشاء شبكات علائقية بين الأحكام الشرعية والعلل المرتبطة بها، وتحليل النوازل لاستخراج النظير الشرعي المناسب لها آلياً.

واستخدامات خوارزميات القرار لمحاكاة المفاضلة بين رأيين بناء على تحقق المصلحة أو الضرر في الاستحسان والمصالح المرسلة، وتحليل المصلحة الشرعية مقابل المفسدات المحتملة عبر مدخلات الواقع، ورصد أنماط الاستخدام السلبي أو المؤذي للمفسدة والاتجاهات في سد الذريعة، وبناء نموذج تنبؤي مبني على النتائج الواقعية للسلوكيات لاستباق الذريعة والاحتياط منها، وكل ذلك رؤية استشرافية لمساعدة الفقيه للنظر وإعمال النظر الفقهي السديد⁽⁶¹⁾. وبناء أنظمة ذكاء اصطناعي لحفظ وتتبع الحالة الأصلية للأحكام خاصة البيانات المتغيرة كالإعلام، والطب والقانون في الاستصحاب، وبناء نموذج يبقي الحكم الأصلي سارياً حتى وجود مغير شرعي موثق.

وفي العرف: تحليل العادات الاجتماعية السائدة عن طريق وسائل التواصل وتحليل البيانات، وتمييز العرف الموافق للشرعية من غيره بناء على معايير شرعية وضوابط يضعها الفقيه، ويبرمجها التقني باستخدام الذكاء الاصطناعي⁽⁶²⁾.

وخلاصة القول: إن ما يقوم به الذكاء الاصطناعي في تجديد علم الأصول والأدلة الشرعية بصورة خاصة هو تسريع عملية الاستدلال وتنظيمها وفق المستويات الأصولية الاستدلالية، ويساعد في كشف الأنماط في التفكير الأصولي والفقهية وتحليل العلل والمقارنة بينها، ودفع التعارض بينها،

ويمكن في النهاية من التعامل الذكي مع الأدلة الشرعية وفق مناهج علمية دقيقة يضعها الفقيه والمجتهد، وهذه الرؤى تتطلب دراسات علمية معمقة في الدراسات العليا مستقبلاً لاختبارها والاستفادة منها الاستفادة الصحيحة، والموافقة للقواعد الشرعية، وهي مجال رحب مستقبلاً للدراسات الفقهية والأصولية وفي القضاء الشرعي لإدماج التقنية فيها، واستخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين الاجتهاد والاستنباط والإفتاء والبحث الفقهي والأصولي المعاصر⁽⁶³⁾.

الفرع الثاني: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في الحكم الشرعي:

وقفت الباحثة على جملة من مجالات خدمة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مباحث الحكم الشرعي على النحو الآتي⁽⁶⁴⁾:

1. في الحكم الشرعي التكليفي: وهو الواجب، والمندوب، والمباح، والمكروه، والحرام، وذلك بتصنيف المسائل الشرعية: ببرمجة نظم ذكية لتحديد الحكم التكليفي لمسألة معينة بناءً على المدخلات من النصوص والأدلة، ومحاكاة الإفتاء: تدريب النماذج على أقوال الفقهاء وأدلتهم للمساعدة في الفتوى مع بيان درجتها: واجب، أو حرام⁽⁶⁵⁾.

2. في الحكم الشرعي الوضعي: في التعامل مع السبب، والشرط، والمانع، والصحة، والفساد، والبطالان، والرخصة، والعزيمة، وذلك بتعريف الشروط والموانع: عن طريق أنظمة إلكترونية لاستخراج النصوص لتحديد ما إذا كانت شروط الحكم متوفرة أو موانعه قائمة، وتحليل العقود والوثائق: للتحقق آلياً من صحة العقود الشرعية⁽⁶⁶⁾: كالبيع والزواج، وفق الضوابط الشرعية المستقرة، ثم مراجعتها من الفقيه، والربط بين السبب والحكم: بتحليل سياق النصوص أو الأحداث لتمييز السبب الشرعي الذي يترتب عليه الحكم وفق معطيات برمجية يضعها الفقيه.

3. في الحكم الاجتهادي: وهو الحكم الناتج عن اجتهاد المجتهد في استنباط النصوص وتطبيق القواعد الأصولية، بمحاكاة مناهج الاستدلال: ببرمجة نظم تستحضر القواعد الأصولية: كالعام والخاص، المطلق والمقيد، الناسخ والمنسوخ؛ لتطبيقها على النصوص الشرعية، وتحليل المقاصد الشرعية: عن طريق نماذج ذكاء اصطناعي تستنتج المقصد من النصوص وتربطه بالحكم، والمقارنة المذهبية: بتوليد جداول مقارنة بين المذاهب في المسألة الواحدة مع أدلتها تسهيلاً على الفقيه لعملية الاستنباط الفقهي.

4. في الحكم الظاهري: عن طريق المنهج الترجيحي الفقهي التطبيقي: وهو اختيار القول الأرجح عند تعارض الأدلة أو اختلاف الفقهاء، وترجيح الأقوال عن طريق: استخدام خوارزميات وزن الأدلة بناءً على القوة والاعتبار الفقهي، وإحصاء الشواهد: بالبحث الذكي في الموسوعات الفقهية لخصر الأدلة المؤيدة لكل قول، وهذه مرحلة متقدمة تحتاج لجملة من التجارب والاختبار من التقنيين والشرعيين قبل البدء باستعمالها⁽⁶⁷⁾.

الفرع الثالث: مجالات توظيف الذكاء الاصطناعي في دلالات الألفاظ:

يمكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في دلالات الألفاظ التي قد تساعد في تحليل النصوص والاستنباط الفقهي التي تستخدم كذلك في مجالات التقنين، حيث يستخدم الذكاء الاصطناعي خدمة الدلالات وفق الوظائف الآتية⁽⁶⁸⁾:

1- في تحليل النصوص الشرعية: باستخدام خوارزميات معالجة اللغة الطبيعية لفهم دلالات المطابقة⁽⁶⁹⁾، والتضمن، والالتزام تلقائياً، ووضع نماذج لغوية تستطيع التمييز بين عبارة النص وإشارته واقتضائه.

2- في الاستنباط الفقهي: بوضع أنظمة التفسير الآلي⁽⁷⁰⁾ تساعد على استخراج الحكم الشرعي بناءً على الدلالة المناسبة، وتكوين محركات بحث شرعية تحدد النصوص المماثلة، وتربطها بالمقاصد الشرعية المستقرة.

3- في التطبيقات القانونية: بالعمل على الاستفادة من النصوص الشرعية لتقنين المواد القانونية في القوانين المدنية والأحوال الشخصية، والتحقق الآلي من صياغة العقود؛ لضمان موافقتها للدلالة المقصودة وفق قواعد الدلالات اللغوية الشرعية.

الفرع الرابع: استخدام الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الاجتهاد والتقليد والإفتاء والاجتهاد المعاصر:

عن طريق دعم المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة النصية والقياسية والمقاصدية، بمحركات بحث شرعية متقدمة: والبحث في آلاف المراجع الفقهية في ثوانٍ، وتحليل دلالات الألفاظ: واستخراج المعاني من النصوص الشرعية وفق منهج الجمهور أو الحنفية، والتنبؤ بالنتائج الفقهية: عن طريق نماذج تعلم آلي تتوقع المخرجات بناءً على سوابق الفتاوى.

ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء عن طريق تكوين: مساعدة المفتي في إصدار الفتاوى بسرعة ودقة، بالمساعد الذكي للمفتي: وتوفير النصوص الفقهية ذات الصلة تلقائياً، وإدارة أرشيف الفتاوى: وتنظيم الفتاوى وتبويبها للرجوع إليها بسهولة، وجعل الفتوى مواكبة لسرعة العصر وتحدياته عن طريق: استخدام منصات فتوى فورية عبر تطبيقات الهواتف، وروبوتات دردشة شرعية مدعومة بذكاء اصطناعي مدرب على الفقه، والإفتاء متعدد اللغات لتوصيل الحكم الشرعي للعالم بلغاته المختلفة⁽⁷¹⁾.

الفرع الخامس: توظيف الذكاء الاصطناعي في موضوعات التعارض والترجيح:

أولاً: استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن التعارض بتحليل اللغة الطبيعية (NLP)، وفحص النصوص الشرعية، وأقوال الفقهاء؛ لاكتشاف العبارات المتعارضة أو التي يُحتمل التعارض بينها، ومثاله: مقارنة دلالات الألفاظ في حديثين لمعرفة ما إذا كان أحدهما مقيّداً أو مخصّصاً للآخر.

وتصنيف التعارض: ببرمجة نماذج ذكاء اصطناعي لتمييز: التعارض بين النصوص الشرعية، والتعارض بين القواعد الأصولية، والتعارض بين المقاصد والمصالح⁽⁷²⁾.

ثانياً: استخدام الذكاء الاصطناعي في الترجيح وتكون مجالات توظيفه وفق الآتي⁽⁷³⁾:

- 1- ترجيح السند: تحليل أسانيد الحديث باستخدام قواعد بيانات الجرح والتعديل وتقييم النتائج آلياً، ومثاله: برنامج يفحص سند الحديث، ويعطي نسبة صحة مبنية على قواعد المحدّثين، وقواعد الجرح والتعديل مع التدقيق البشري.
- 2- ترجيح المتن: بمقارنة نصوص الأحاديث دلاليًا لمعرفة أيها أكثر صراحة أو موافقة للمقاصد مع التدقيق الفقهي والأصولي البشري، ومثاله: اختيار حديث أكثر توافقاً مع النصّ القرآني والأحاديث الصحيحة الأخرى.
- 3- القرائن المعاصرة: توظيف قواعد البيانات الطبية والقانونية والاجتماعية لتحديد ما إذا كانت قرينة العصر ترجّح أحد الأقوال، ومثاله: ترجيح رأي فقهي في المعاملات المالية الإلكترونية بناءً على انتشارها وقلة الضرر فيها.

ثالثاً: محاكاة مناهج الأصوليين بالذكاء الاصطناعي⁽⁷⁴⁾:

- 1- منهج الجمهور: برمجة النظام ليسلك خطوات متدرجة: تبدأ بالجمع بين الأدلة، ثم الترجيح بينها، ثم النسخ إن وجد.
مثال: النظام يحاول أولاً الجمع بين دليلين قبل اللجوء للترجيح أو النسخ.
- 2- منهج الحنفية: برمجة النظام ليسلك خطوات متدرجة تبدأ بالنسخ، ثم الترجيح بين الدليلين، ثم الجمع بين الدليلين، وإعطاء وزن أكبر للعرف والقرائن العملية عند الترجيح.
- 3- منهج الظاهرية: الاختصار على ظاهر النصوص الشرعية دون إعمال القياس أو القرائن إلا بدليل قطعي.

رابعاً: التطبيقات المعاصرة:

- 1- أنظمة الفتوى الذكية: بتجميع الأقوال الفقهية، ووضع آليات خاصة للترجيح بناء على قواعد أصولية تفصيلية مبرمجة، ومتدرجة وفق معادلات مستنبطة من هذه القواعد.
- 2- دعم القرار القضائي الشرعي: بمساعدة القضاة الشرعيين في تحديد الرأي الراجح عند التعارض بين الأدلة، وخاصة عند إعمال العرف الذي يدخل في كثير من القضايا الأسرية والمالية.
- 3- ربط الفقه بالقوانين بدراسة اختيار القوانين من القواعد الشرعية الكلية، والأقوال الفقهية الجزئية: بتحليل نصوص القوانين العربية ومقارنتها بالأدلة الفقهية لتثبيت الرأي الذي أخذت به المادة القانونية أو تعديلها وفق آليات مخصصة لترجيح الحكم المناسب إلكترونياً.
- 4- التعليم والتدريب: بإنشاء منصات تعليمية تشرح للطلاب كيفية اكتشاف التعارض وترجيح الأدلة بأسلوب علمي تفاعلي قواعدي شرعي منظم⁽⁷⁵⁾.

8-الخاتمة:

فقد توصلت الباحثة إلى جملة من النتائج العلمية من خلال البحث، ومن أهمها: أولاً: أن خدمة علم أصول الفقه تعني إعادة إحياء مباحث علم أصول الفقه من الناحية الشكلية والموضوعية تحقيقاً لمقاصد هذا العلم في تسهيل عمل المجتهد في الاستنباط الشرعي على نحو متكامل يحقق جانبي النظرية والتطبيق ويربط بين منهج المتقدمين والمتأخرين تلبيةً لواقع الاجتهاد المعاصر.

ثانياً: تبين أن المراد بتقنيات الذكاء الاصطناعي هي تلك التقنيات التي لديها القدرة على اكتساب ومعالجة وتطبيق المعرفة والمهارات، وهي النوع الثاني من أنواع الذكاء الاصطناعي ويعرف بالذاكرة المحدودة وهذا النوع لديه قدرة على تخزين البيانات أو التوقعات السابقة، ومعظم الأجهزة الموجودة في يومنا هذا والمعتمدة على الذكاء الاصطناعي معتمدة على هذا النوع من أنواع الذكاء الاصطناعي

ثالثاً: يعرف توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه بأنه: توجيه أدوات الذكاء الاصطناعي الحديثة، والعمل على إدماجها واستخدامها في خدمة وإحياء مباحث علم أصول الفقه، بما يسهم في تنظيم مادتها وتحليل النصوص الأصولية وتحسين فهم النصوص الشرعية، بما يواكب المستجدات المعاصرة في إطار الضوابط الشرعية، وبما لا يمس بقداسة النص الشرعي وثوابته ومقاصده.

رابعاً: وقفت الباحثة على جملة من الضوابط لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه من أبرزها الضوابط المرجعية وهي المحافظة على قداسة النصوص الشرعية، وعدم المساس بالأصول القطعية المعتبرة عند الأصوليين، والتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي بصفتها أداة وليست مصدراً للاستدلال، فهي مجرد وسيلة مساعدة للباحث الأصولي لخدمة مباحث علم أصول الفقه، وهناك ضوابط المنهجية والموضوعية ومنها: الالتزام بالمنهج الأصولية والقواعد المستقرة عند الأصوليين، وأن يقتصر دور تقنيات الذكاء الاصطناعي على إحياء وخدمة مباحث علم أصول الفقه وتشغيلها بصورة جديدة تتناسب مع معطيات العصر الواقعية، وبذلك لا يكون القصد العمل على التغيير في أصول الفقه، فهذا أمر خطير ومرفوض، وأن يراعى في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي المحافظة على الألفاظ والمصطلحات الأصولية،

وهناك جملة من الضوابط الموظفة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه ومنها: أن يكون المتصدي لعملية توظيف الذكاء الاصطناعي في تجديد علم أصول الفقه متخصصاً في الأصول ، عالماً بأصول الاستدلال، وأن يكون على اطلاع واسع ومتخصص بمراجع علم أصول الفقه ومباحثه.

خامساً: بعد الاستقراء قسمت الباحثة مجالات توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة علم أصول الفقه إلى قسمين: مجالات عامة ومنها: التعلم والتدرب على أصول الفقه والبحث الأصولي الذكي وتحليل النصوص الأصولية، ودعم عملية الاجتهاد في النوازل المعاصرة، والتعليم التفاعلي للمقاصد، وذلك من خلال موسوعة أصولية ذكية ومحاكاة لعملية الاجتهاد، وأما القسم الثاني: فهي المجالات الموضوعية لتجديد علم أصول الفقه باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وفي الأدلة عن طريق المساعدة في تحليل النصوص الشرعية وتحليل أقوال المذاهب، وأما في الحكم الشرعي الوضعي والتكليفي فيمكن التوظيف من خلال أنظمة إلكترونية لاستخراج النصوص لتحديد الحكم الشرعي وتحليل السياقات والبحث الذكي في الموسوعات الفقهية لحصر الأدلة والخلافات، وأما في دلالات الألفاظ فيمكن التوظيف من خلال استخدام خوارزميات معالجة اللغة لفهم دلالات الألفاظ ووضع نماذج لغوية، وأما في مسائل التعارض والترجيح فيكون عن طريق التطبيقات الذكية التي تساعد على اكتشاف النصوص المتعارضة ووضع برمجيات خاصة تسلك خطوات دفع التعارض.

-التوصيات:

أولاً: توصي الباحثة بتطوير فكرة الفكرة وتوسيعه كمشروع لرسالة ماجستير.
ثانياً: توصي الباحثة بضرورة الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الشريعة الإسلامية.

الهوامش:

1. السبكي، الإيهام شرح المنهاج، ج1، ص 19.
2. زيدان، عبد الكريم، الوجيز في علم أصول الفقه، ج1، ص 11، مؤسسة قرطبة.
3. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج1، ص109.
4. ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص111، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة.
5. ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1، ص 407، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر، الطبعة الثانية.
6. انظر: شهيد، الحسان، نظرية التجديد الأصولي من الإشكال إلى التحرير، ج1، ص 37-38، مجيب، عبد المجيد، التجديد في علم أصول الفقه دواعيه وحقيقته، ج1، ص3.
7. الحسن، خليفة بابكر، التجديد في أصول الفقه: مشروعيته وتاريخه وإرهاصاته المعاصرة، ج1، ص8.
8. شهيد، الحسان، التجديد الأصولي، ص39.
9. انظر: محمد خالد منصور، (2003)، المنحى التطبيقي للقياس الأصولي، بحث منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي وأصوله (361/2).
10. انظر: اليماني، أحمد بن محمد حمود، التجديد في أصول الفقه، ج1، ص 11، الباحثين، يعقوب عبد الوهاب، أصول الفقه بين الثبات والتجديد، ج1، ص 29.
11. بوهدة، غالية، مجالات تجديد علم أصول الفقه، ج1، ص 4.
12. انظر: الحسن، خليفة بابكر، التجديد في أصول الفقه: مشروعيته وتاريخه وإرهاصاته المعاصرة، ج1، ص 11.
13. انظر: عبد السلام، أبو الفضل، التجديد والمجددون، ج1، ص 602، منصور، محمد، وآخرون، أبحاث معاصرة في الفقه وأصوله دراسات مقارنة، ج2، (ص383-412)، باحسين، يعقوب، أصول الفقه بين الثبات والتجديد، ج1، ص29-31، الحسن، خليفة بابكر، التجديد في أصول الفقه: مشروعيته وتاريخه وإرهاصاته المعاصرة، ج1، ص11.
14. الباحثين، يعقوب عبد الوهاب، أصول الفقه بين الثبات والتجديد، ج1، ص29.
15. الباحثين، يعقوب عبد الوهاب، أصول الفقه بين الثبات والتجديد، ج1، ص29.
16. جمعة، علي، تجديد علم أصول الفقه: الواقع والمقترح، ج1، ص5.
17. انظر: الدكتور محمد خالد منصور، أبحاث معاصرة في الفقه وأصوله دراسات مقارنة، ج2، ص383-412.
18. Crompton, Helen, Burke, Diane, **Artificial intelligence in higher education: the state of the field**, 2.

19. McCarthy, Johan. **What is artificial intelligence?** Stanford University, 2.
20. غنيم، أحمد محمد، الذكاء الاصطناعي ثورة جديدة في الإدارة المعاصرة، ج1، المكتبة العصرية، مصر، ص19.
21. محارب، عبد العزيز قاسم، الذكاء الاصطناعي مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، ج1، ص3.
22. انظر: هرموزي، أحلام، الذكاء الاصطناعي وأهم مجالات تطبيقاته، ج1، ص9، مجلة التراث، مجلد 15، عدد 2، محارب، عبد العزيز قاسم، الذكاء الاصطناعي مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، ج1، ص9.
23. انظر: محارب، عبد العزيز قاسم، الذكاء الاصطناعي مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، ج1، ص8.
24. انظر: القحطاني، سارة متلع، الذكاء الاصطناعي مفهومه وأنواعه، تكييفه الشرعي على ضوء قياس الشبه دراسة فقهية تأصيلية، مجلة الجمعية الفقهية السعودية، ج1، ص26.
25. مجيب، عبد المجيد، التجديد في علم أصول الفقه دواعيه وحقيقته، ج1، ص5.
26. انظر: الخشت، أمل أحمد حسنين أحمد، توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجاً، ج1، ص81، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، جامعة الأزهر، العدد 36، ج3.
27. ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص358.
28. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ج2، ص1042.
29. محمد، المفيد في أصول الفقه المعاصر، الطبعة الأولى، دار عمار، الأردن، ص566.
30. انظر: النجار، عبد العزيز مبروك، الذكاء الاصطناعي، أحكامه وضوابطه الأخلاقية، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة والعشرين، قطر، ص76-79.
31. انظر: النجار، عبد العزيز مبروك، الذكاء الاصطناعي، أحكامه وضوابطه الأخلاقية، مجمع الفقه الإسلامي، الدورة السادسة والعشرين، قطر، ص76-79.
32. قرارات الدورة السادسة والعشرين لمجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والمنعقدة في قطر، 2025م، <https://www.google.com/url?q=https://iifa-aiifi.org>، تاريخ الدخول 2025/12/21م.
- 33.
34. انظر: الغزالي، المستصفى، ج1، ص348، منصور، محمد خالد، أبحاث معاصرة في الفقه الإسلامي، ج2، ص412.
35. السند، عبد الرحمن بن عبد الله، (2010)، ضوابط توظيف تقنية المعلومات في خدمة الفقه: ضوابط عامة، ص11، جامعة المنوفية، كلية الآداب، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية.
36. الشاطبي، الموافقات.

37. العون، خالد عبد الله، محددات التفريق بين التجديد والتبديد في علم أصول الفقه، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، ص 11.
38. شهيد، الحسان، نظرية التجديد، ج 1، ص 89.
39. السند، عبد الرحمن بن عبد الله، (2010)، ضوابط توظيف تقنية المعلومات في خدمة الفقه: ضوابط عامة، ص 17، جامعة المنوفية، كلية الآداب، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية.
40. الريسوني، أحمد، نظرية المقاصد عند الشاطبي، ص 45.
41. محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، (2025)، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص 89.
42. انظر: الريسوني، أحمد نظرية المقاصد عند الشاطبي، ص 45، عمارة، محمد، معالم المنهج الإسلامي، ص 211، العون، خالد عبد الله، محددات التفريق بين التجديد والتبديد في علم أصول الفقه، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، ص 10، شهيد، الحسان، نظرية التجديد، ج 1، ص 90.
43. اليماني، أحمد بن محمد بن حمود، التجديد في أصول الفقه، ص 21، مجلة الجامعة العراقية، عدد 47، ج 3، الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
44. انظر: محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص 82-85، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ومما يجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن الباحثة من ضمن المؤلفين في كتاب المفيد في أصول الفقه المعاصر وستحاول الاستفادة من مجالات التجديد التي تناولها المؤلفون في الكتاب.
45. انظر: الخشت، أمل أحمد حسنين أحمد، توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجاً، ج 1، ص 22، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، جامعة الأزهر، العدد 36، ج 3.
46. انظر: كرزون، نور، أنيس، أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعلم والتعليم، ص 11،
- Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS), Vol 9, Issue 7 (2025)
47. انظر: الخشت، أمل أحمد حسنين أحمد، توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي: قسمة التركات أنموذجاً، ج 1، ص 24، مجلة كلية الشريعة والقانون بأسسيوط، جامعة الأزهر، العدد 36، ج 3.
48. انظر: هراوة، السعيد، توظيف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ص 15، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الحمداني، محمد، الذكاء الاصطناعي والشريعة: الخدمات والقضايا الشرعية المعاصرة، ص 15، الناشر محمد القاسمي، (2024)، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشريعة، العدد 67.
49. انظر: العتيبي، شروق زايد، وآخرون، (2019)، الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المجالات البحثية والمعلوماتية: دراسة استشرافية حول نظام Debat، مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية، ص 14، مجلد 3.

50. انظر: كرزون، نور، أنيس، أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعلم والتعليم، ص11،
- Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS), Vol. 9, Issue 7 (2025)
51. انظر: هرموزي، أحلام، الذكاء الاصطناعي وأهم مجالات تطبيقاته، ج1، ص9، مجلة التراث، مجلد 15، عدد 2، محارب، عبد العزيز قاسم، الذكاء الاصطناعي مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، ج1، ص12.
52. الحمداني، محمد، الذكاء الاصطناعي والشرعية: الخدمات والقضايا الشرعية المعاصرة، ص9-10، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 67.
53. ابن عاشور، مقاصد الشريعة، ص47، الريسوني، نظرية المقاصد عند الشاطبي، ص89.
54. انظر: محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص85.
55. المرجع السابق، ص 85.
56. انظر: محمد، منصور، وآخرون، أصول الفقه المعاصر، دار عمار، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص87.
57. انظر: المرجع السابق، ص 87.
58. انظر: محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص ، دار عمار، عمان، الأردن.
59. وقد شاهدنا بوادر تطبيق عملي لهذا المجال في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، حيث تطبق التعليم المدمج الذي يجمع بين المحاضرات الوجيهة والدروس الإلكترونية،
<https://youtu.be/veel-UFwLV0?si=uWepgXPRpQB630NI>
60. انظر: العتيبي، شروق زايد، وآخرون، (2019)، الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المجالات البحثية والمعلوماتية: دراسة استشرافية حول نظام Debat، مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية، مجلد3، ص14، هراوة، السعيد، توظيف الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في خدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ص15، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الحمداني، محمد، (2014)، الذكاء الاصطناعي والشرعية: الخدمات والقضايا الشرعية المعاصرة، ص15، الناشر محمد القاسمي، مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والاقتصادية والعلوم الإنسانية والشرعية، العدد 67.
61. انظر: مهريّة، خليدة، (2023)، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تطوير التعليم الإلكتروني "التعليم الرقمي"، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، عدد 25، ص12.
62. انظر: محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص
63. منصور، محمد، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص 299.

64. المرجع السابق، ص 371.
65. كرزون، نور، أنيس، أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجالات التعلم والتعليم، ص12،
Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS), Vol. 9, Issue 7 (2025)
66. محارب، عبد العزيز قاسم، الذكاء الاصطناعي مفهومه وتطبيقاته، مجلة المال والتجارة، ج 1، ص15.
67. انظر: محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص371.
68. المرجع السابق، ص 520.
69. شاهين، هالة عبد المؤمن محمد، الذكاء الاصطناعي وتحويل التعليم من التلقين إلى تطبيق أدوات تضمن استدامة التعليم، ص 22، المجلة العربية للتربية النوعية، العدد 26.
70. العتيبي، شروق زايد، وآخرون، (2019)، الذكاء الاصطناعي واستخدامه في المجالات البحثية والمعلوماتية: دراسة استشرافية حول نظام Debat، مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية، مجلد3، ص 14.
71. محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص 569.
72. محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص 597.
73. المرجع السابق، ص 598.
74. المرجع السابق، ص 598.
75. محمد، منصور، وآخرون، المفيد في أصول الفقه المعاصر، ص 599.

Employing Artificial Intelligence Technologies in the Service of the Science of *Uṣūl al-Fiqh* (Legal Theory of Islamic Law)

Abstract

This study addresses an important subject within the field of *Uṣūl al-Fiqh* (Islamic legal theory). Given the emergence in our contemporary era of modern technologies related to artificial intelligence (AI), it became imperative to conduct a specialized study that clarifies the extent to which these technologies can be employed in the service of *Uṣūl al-Fiqh*, its investigations, and its foundational principles, while also establishing the controls for such employment and examining the relevant domains within this context.

The study aimed to elucidate the concept of *Uṣūl al-Fiqh* and artificial intelligence, to establish a foundational understanding of the meaning of employing AI technologies in the service of *Uṣūl al-Fiqh*, and to set forth controls and delineate the boundaries and domains of such employment.

The researcher adopted the inductive methodology by surveying the texts of the *uṣūlī* scholars to ascertain the concept of *Uṣūl al-Fiqh* and the concept of artificial intelligence, the foundational methodology to establish the intended meaning of employing AI in the service of *Uṣūl al-Fiqh*, and the deductive methodology to identify the controls and domains of such employment.

The study concluded that the intended meaning of employing artificial intelligence in the service of *Uṣūl al-Fiqh* is: directing modern AI tools and working toward their integration and utilization in serving and revitalizing the investigations of *Uṣūl al-Fiqh*, contributing to the organization of its subject matter, the analysis of *uṣūlī* texts, and the enhancement of understanding of *Sharīʿah* texts, in a manner that keeps pace with contemporary developments within the framework of *Sharīʿah* controls, without compromising the sanctity of the *Sharīʿah* text, its established constants, or its higher objectives.

Keywords: Employment, *Uṣūl al-Fiqh*, Artificial Intelligence